

اولويات سياسة الاصلاح الاقتصادي للحكومة القادمة
اجراءات لتقليص النفقات وزيادة الايرادات

اعداد

د. فلاح جاسم العامري

خبير اقتصادي

مدير عام شركة تسويق النفط

بغداد 2014

المقدمة

كما هو معلوم فان الاقتصاد العراقي احادي الجانب ويعتمد بشكل رئيسي على ايرادات بيع النفط لتحريك أنشطة الدولة المختلفة وينجم عن ذلك مجموعة كبيرة من المشاكل والتحديات. حيث ان اعتماد الميزان التجاري للعراق على ايرادات النفط اثر سلبيًا على السلع الانتاجية الاخرى نتيجة لضعف قدرتها التنافسية واصبحت التنمية تمر بطريق ملتو ومعرضة لمخاطر تتاثر بالعوامل السياسية والمالية والاجتماعية.

وبعد سقوط النظام السابق عام 2003 حاولت الحكومات المتعاقبة اتخاذ اجراءات عديدة للنهوض بالاقتصاد العراقي واعادة هيكلته وتنميته، حيث تم تشكيل عدة لجان مرتبطة بمجلس الوزراء مباشرة او بالوزارات المعنية وبذلت جهود واضحة بالتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ومعاهد البحوث، وطرحت عدة مبادرات حكومية وعقدت عدة ندوات وورشات عمل متخصصة لغرض اعادة هيكلة أنشطة الاقتصاد العراقي، اضافة الى الاستعانة بمنظمات الدول المانحة سواء المرتبطة بالحكومات الصديقة كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان وغيرها. وبالرغم من تحقيق بعض النتائج الايجابية المحدودة في بعض قطاعات الاقتصاد العراقي، وتنفيذ بعض البرامج من الحلول المقترحة.

الا ان كافة المحاولات لم تؤد الى تحقيق النتائج المطلوبة لعوامل وظروف عديدة وبقي الاقتصاد بكافة انواعه مشوها واسيرا لمشاكل عميقة، ولا زالت هناك اخفاقات كبيرة ونتائج غير ملموسة واستمر التدهور في معظم أنشطة الاقتصاد العراقي وخاصة القطاع الخاص. وادى هذا الى توسع دور الحكومة في الاقتصاد الجزئي والكلي واصبح الاقتصاد اكثر ريعيا بدل ان يتجه الى توسيع وتطوير القطاع الخاص وتحرير الاقتصاد باتجاه اقتصاد السوق.

اضافة الى ذلك فان العراق يمر حاليا بفترة استثنائية وحرب شرسة ومصيرية ضد الارهاب وتهدد نسيج المجتمع العراقي ووحدته، واصبح هدف القضاء على المنظمات الارهابية وطردها من العراق من اولويات الحكومة، وهذا يحتاج الى توفير موارد مالية كبيرة لتحقيق هذا الهدف. ولذلك اصبح من الضروري جدا القيام بتكثيف الجهود للقيام بالاصلاح الاقتصادي وتحديد اولويات اعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية المختلفة لتحقيق ايرادات اضافية للدولة من جهة وزيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الدخل القومي والنهوض بالكثير من الأنشطة المهمة. اضافة الى اتخاذ اجراءات وتشريعات يؤدي تنفيذها الى زيادة كبيرة في الايرادات كما سيأتي ذكرها لاحقا.

ان المواضيع المطروحة في هذا التقرير هي ملخص لدراسة اكثر تفصيلا ربما يتم تطويرها لاحقا. حيث تهدف الى تسليط الضوء على الخطوات والاولويات التي من المفروض اتخاذها من قبل الحكومة القادمة لتصحيح مسارات النهوض بالاقتصاد العراقي لتحقيق التحول التدريجي من الاقتصاد الريعي الى اقتصاد السوق على المدى المتوسط والبعيد وتحقيق ايرادات اضافية خلال فترة الاربعة سنوات القادمة لزيادة الايرادات المتأتية من القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

أمل من تقديم هذا الجهد المتواضع المساهمة الجادة في الارتقاء بالاقتصاد العراقي ومصادر الثروة من خلال اعادة النظر بمجمل التشريعات والسياسات المعتمدة في ضوء ما أفرزته الضرورة

والتجارب التي مر بها البد في المرحلة الحالية ليكون اكثر استجابة لمتطلبات التقدم والتغيير المنشود في كافة المجالات بغية تحقيق الرفاهية والتطور والحقا بركب البلدان المتمدنة.

المدخل الاول: اجراءات رئيسية لتنفيذ السياسة الاقتصادية

بعد اجراء الانتخابات البرلمانية ونا ترتب على ذلك من تشكيل حكومة جديدة فان هناك تفائل كبير بين الاوساط السياسية والشعبية بان الحكومة القادمة ستكون لديها رؤية واضحة لمعالجة الازمات والمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والمالي الذي يعيشه البلد فان الحكومة القادمة امام تحديات كبيرة جدا لمعالجة هذا الوضع، وكخبير اقتصادي ومن الكفاءات العراقية العاملة في احدى المؤسسات الحكومية، ارتايت انه من واجبي ان اقدم بعض الخطوط العامة التي ربما ان تساهم في رسم السياسة الاقتصادية للحكومة القادمة وتحقيق الاهداف المطلوبة، وكما مبين ادناه:

❖ ترشيح الوزارات سواء عن طريق الدمج او الالغاء او تحويلها الى هيئات

يعتبر موضوع ترشيح الوزارات من اولويات رئيس الوزراء المكلف وذلك لتقليص نفقات الحكومة والغاء الحلقات الزائدة وتحسين اداء مجلس الوزراء وزيادة كفاءة الوزارات والهيئات المرتبطة بالحكومة، ونرى ان الوزارات التي من الممكن الغائها وتحويلها الى هيئات او دمجها مع وزارة اخرى هي (وزارة البيئة، وزارة السياحة، وزارة الثقافة، وزارة المرأة، وزارة الاتصالات، وزارة حقوق الانسان، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة الاسكان والاعمار، وزارات الدولة، وزارة الهجرة والمهجرين، وزارة الزراعة والري). كما ان من الممكن تحويل مهام الوزارات المذكورة الى مجالس المحافظات.

❖ اقرار قانون مجلس الاصلاح الاقتصادي

يعتبر اقرار هذا القانون من اهم الاولويات الرئيسية للحكومة وخطوة اساسية في الاتجاه الصحيح لتعزيز النهوض الاقتصادي والتحول الى اقتصاد السوق. ويجب رفق هذا المجلس بعد اقراره بالكوادر والاختصاصات والكفاءات المؤهلة والحريصة ولديها استيعاب وتصور شامل وخبرة ادارية ومهنية عالية لغرض ادارة الاولويات حسب اهميتها. ومن الضروري جدا عدم اخضاع كوادر المجلس الى المحاصصة الحزبية والفئوية، بعكس ذلك فان مصير هذا المجلس الفشل كما هو الحاصل في الكثير من المؤسسات المهمة.

❖ اعادة هيكلة الموازنة العامة

يعتبر موضوع اعادة النظر بطريقة اعداد الموازنة خطوة مهمة واساسية لمعالجة الخلل الحاصل حاليا في اعداد الموازنة وتجنب حصول نتائج سلبية لسياسة الدولة المالية والنمو الاقتصادي والنفقات التشغيلية والرأسمالية. وهناك اتفاق لدى المعنيين والمتخصصين في شؤون الموازنة في العراق بان طريقة اعداد الموازنة السنوية ليس صحيحا وتسبب مشاكل كثيرة عند تطبيقها وتحتاج الى هيكلة جديدة والية فعالة لتنفيذها لتساهم في زيادة الكفاءة والانتاجية وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنمية. وهناك بعض الملاحظات الجوهرية حول الموازنة السنوية الحالية يمكن دراستها و الاخذ بها مستقبلا لايقاف الخلل المستمر في اعداد الموازنة ومنها:

- تغيير طريقة اعداد الموازنة من تقليدية تعرف بموازنة البنود التي تركز على الاعتمادات المدرجة والاعراض المخصصة لها الى موازنة البرامج والاداء.

- الاهتمام بتحديد الانحرافات الحاصلة في تنفيذ الموازنات للسنوات السابقة ومعالجتها في الموازنات اللاحقة .
- ان اعتماد اكثر من 90% من موارد الموازنة على ايرادات النفط، يشكل خلا كبيرا ومن الضروري جدا معالجته في موازنات السنوات القادمة من خلال وضع خطة اقتصادية ومالية شاملة لزيادة نسبة الايرادات غير النفطية في الموازنة من خلال الاهتمام ببقية القطاعات وبصورة خاصة الزراعة والصناعة والسياحة الدينية والاستمرار في ذلك لتغيير التوازن بما يتناسب مع امكانيات العراق البشرية والاقتصادية والاجتماعية.
- هناك مبالغة في تقدير الايرادات النفطية من خلال اعتمادها كميات تصدير نفط متفائلة لم تأخذ جانب الحيلة والحذر وهذا ما حصل في موازنة عامي 2013 و 2014 اضافة الى اعتماد اسعار نفط عالية لاغراض الموازنة، وهذه معالجة خاطئة حيث المفروض اعتماد سعر نفط معتدل لتبني موازنة واقعية تجنب الحكومة الوقوع في اشكالات تسبب مشاكل سياسية واقتصادية وحتى اجتماعية.
- كذلك ضرورة اتخاذ اجراءات جوهرية لزيادة مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية لرفد الموازنة بايرادات اضافية اكثر، كالكمارك وضريبة الدخل والسياحة وقطاع التأمين والزراعة وتقليص دعم المنتجات النفطية، وترشيق الوزارات وتقليص التوظيف الحكومي واجراء التناقلات بين الوزارات التي يتم الغاءها او تم تحويلها الى هيئة والبدء ببرنامج الخصخصة الذي سوف يساهم في تحقيق ايرادات كبيرة للحكومة.
- ضرورة زيادة نسبة ما يخصص للاستثمار في الموازنة والبدأ بتقلص نسبة ما يخصص للنفقات التشغيلية وتقليص دور الدولة الريعي .
- توجيه وزارة المالية وديوان الرقابة المالية لاتخاذ الاجراءات اللازمة لانجاز وتدقيق موازنة الدولة منذ عام 2006 حيث ان عدم انجاز هذه الحسابات اوجد حالة من عدم الوضوح المالي لدى الدولة والجهات الرقابية فيها .

❖ اعداد خطة للتوظيف للقضاء على البطالة

اعداد خطة تعالج مشكلة البطالة بانواعها وانشاء هيئة عليا للتشغيل والضمان الاجتماعي والتدريب بدلا من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وبالتنسيق مع المديریات ذات العلاقة في المحافظات، وتبني برنامجا متكاملًا يبدأ بتحديد فئات البطالة وبرامج تدريبية وفرص عمل لكل فئة وحسب المستوى العلمي للعاطلين عن العمل.

ونعتقد انه اذا توفرت الارادة والخطة واليات التنفيذ والادارة الكفوءة والناجحة، فانه يمكن تحقيق تقدم واضح في القضاء التدريجي على البطالة بكافة انواعها.

❖ اعادة النظر في نشاط الهيئة الوطنية للاستثمار وتطوير آليات تشجيع الاستثمار

اعادة تقييم الاعمال والنشاطات التي قامت بها الهيئة الوطنية للاستثمار والطلب منها وضع خطة عمل للبرامج الاستثمارية الكبيرة والستراتيجية للسنوات القادمة لتتمكن من اخذ دورها الصحيح في التنمية الاقتصادية وجلب الاستثمارات في المستقبل. وان تضع من اولوياتها مساعدة الحكومة الاتحادية

والمحلية في اعداد برنامج لتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي، خاصة في المشاريع الاستراتيجية، ومعالجة جدية لكافة المعوقات التي تواجه تشجيع الاستثمار، مثل تنفيذ الية النافذة الواحدة والاسراع في معالجة العراقيل واسباب التاخر في التنفيذ.

اضافة الى تسهيل الاجراءات وتقليص القيود وتعديل التعليمات والقوانين وخاصة قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2016. كذلك تعزيز الهيئة بكادر اضافي من المتخصصين وذو الخبرة والكفاءة.

وتتضمن الخطة اجراءات مختلفة لمعالجة كل انواع المشاكل والمعوقات التي تقف عائق امام تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي، خاصة في المشاريع الاستراتيجية، ومعالجة جدية لكافة المعوقات التي تواجه تشجيع الاستثمار، مثل تنفيذ الية النافذة الواحدة والاسراع في معالجة العراقيل واسباب التاخر في التنفيذ.

❖ تنفيذ خطط تطوير القطاعات العام والخاص والمختلط

لابد من البدء بتنفيذ موضوع اعادة هيكلة او خصخصة جزئية او كلية بعد تقييم المؤسسات وبالامكان تأهيل وتطوير القطاعات المهمة والاساسية والاستثمار فيها بشكل رشيد وعقلاني ومبرمج وخصخصة او تصفية الشركات الخاسرة والتي يصعب تأهيلها او لا توجد جدوى اقتصادية من تأهيلها.

في نفس الوقت يجب اتخاذ اجراءات مناسبة لاعادة هيكلية القطاع الخاص وتوجيه ودعم من الحكومة لما لذلك من تأثير على عملية التنمية و اصلاح الاقتصاد العراقي.

وفي اعتقادنا انه في مرحلة التحول الاقتصادي من الاقتصاد الشمولي الى اقتصاد السوق تتطلب تعزيز وتطوير دور القطاع المختلط واعتبارة من القطاعات المهمة ليلعب دورا مهما في تطوير العلاقة مع مؤسسات القطاع العام والخاص وبداية التحول التدريجي الى اقتصاد السوق. اضافة الى دوره في استقرار الراسمال المحلي وجلب الاستثمارات الاجنبية من خلال وجود مؤسسات القطاع العام وتعتبر مشاركته ضمان واستقرار للراسمال المحلي والاجنبي.

❖ منح صلاحيات اوسع للحكومات المحلية للمحافظات وتطوير آلية مراقبة تنفيذ برامجها الاستثمارية

دعم الحكومة الاتحادية للحكومات المحلية للمحافظات بشكل عام والامنة والمستقرة والنشطة اقتصاديا وتجاريا وسياحيا بشكل خاص من خلال منحها صلاحيات اكثر ومراقبة عملها ومعرفة خططها ومشاريعها لغرض تنفيذ خطط الاصلاح الاقتصادي في تلك المحافظات خاصة الجنوبية منها، لما لذلك من تأثير كبير على جذب الاستثمارات المحلية والاقليمية والاجنبية لتلك المناطق.

❖ اعداد وتنفيذ خطط خمسية للفترة من 2016- 2035

ضرورة وضع خطة شاملة للاصلاح الاقتصادي والتحول التدريجي لاقتصاد السوق 2016 - 2035. ويتم وضع خطة خمسية للفترة من 2016- 2020 تتضمن اتخاذ اجراءات تهدف الى زيادة ايرادات الدولة من القطاعات غير النفطية لزيادة نسبة مساهمتها في الدخل القومي وكذلك لسد مصاريف الحرب ضد الارهاب والمساهمة في اعادة بناء مدمرته الحرب في المناطق المنكوبة . ويمكن تحقيق زيادة واضحة ملموسة في الايرادات من القطاعات التالية خلال 5 سنوات القادمة.

❖ اجراءات حماية المستهلك

اتخاذ كافة الوسائل الممكنة لتنفيذ قانون حماية المستهلك وتعزيز دور الجهاز المركزي للتقيس والسيطرة النوعية، لما لذلك من اهمية اقتصادية واجتماعية وثقافية والتنسيق مع الجمعية الوطنية لحماية المستهلك.

المدخل الثاني: تفعيل وتطوير أنشطة الوزارات

❖ على وزارة المالية القيام باصلاحات جوهرية وخاصة القطاعات المهمة التالية

• قطاع التأمين

يعتبر قطاع التأمين، خاصة في الدول المتقدمة، من الأنشطة الاساسية التي تساهم في دعم جهود التنمية الاقتصادية ، خاصة الأنشطة الصناعية والزراعية والمالية من خلال التمويل وتوفير الضمان لمختلف انواع الحماية ضد الاخطار المستقبلية التي تواجه الافراد واموالهم ومؤسساتهم المالية والاقتصادية .

بالرغم من محاولات الاهتمام بهذا القطاع واعادة تأهيله وهيكلته منذ 2003 ، لكن لم تظهر نتائج عملية واضحة، بل ظل هذا القطاع متاخرا ومتعثرا ولم يحصل فيه نهوض يرقى به الى مستواه في السبعينات من القرن الماضي.

ويجب أن يكون إصلاح قطاع التأمين مقترناً بتكامله مع القطاع المالي إذ يفترض في قطاع التأمين أن يلعب دوراً مهماً في الوساطة المالية، ومشاركة الصناديق المالية في التنمية الاقتصادية بعد الوفاء بالالتزامات التعاقدية مع حملة وثائق التأمين. ويلعب قطاع التأمين دوراً أساسياً في حماية الأصول المادية من الآثار المالية المترتبة على الكوارث الطبيعية ومن المسؤوليات القانونية ومخاطر السلوك البشري في العمل الإنتاجي وهو ما يقتضي الاهتمام الدقيق بالأرصدة المالية عند شركات التأمين وكيفية التصرف بها .

المطلوب هنا هو مساعدة سوق التأمين العراقي للنهوض من ركوده، وبغض النظر عن شكل ملكية شركات التأمين فيه، كي يستطيع الاستجابة لتحديات تأمين المخاطر القابلة للتأمين في ظل الظروف الصعبة في العراق، وكي يساهم في إعادة الإعمار، والمطلوب أيضاً وضع أساس صلب لنمو وتطوير قطاع التأمين برمته. وإعداد برامج لزيادة الوعي التأميني لدى المواطنين واهميتها بتوفير الحماية للمواطنين والاقتصاد العراقي والقطاع المالي.

وهذا يتطلب تنفيذ خطة لاصلاح شامل ومدروس لقطاع التأمين وخاصة توسيع اغطية التأمين للافراد والمؤسسات واعداد حملة مكثفة لزيادة الوعي التأميني لدى المواطنين والمؤسسات الحكومية. وضرورة دعم انشاء مركز تطوير التأمين وجذب كفاءات التأمين العراقية المتواجدة في الدخل والخارج. ان تنفيذ الاجراءات اعلاه من شأنه ان يزيد من إيرادات الحكومة بشكل متصاعد وهذا يساعدها سد جزء من التزاماتها في الموازنة العامة خلال السنوات القادمة.

• اصلاح النظام الضريبي

ان اهمية الاصلاح الضريبي تكمن في كونه احد الركائز والاعمدة الرئيسية للاصلاح الاقتصادي والاجتماعي ودوره في اعادة توزيع الدخل بين شرائح المجتمع. ويجب جعله نقطة انطلاق اساسية لغرض تحويل دور الحكومة تدريجيا من دولة ريعية الى حكومة تعتمد في ميزانيتها بشكل كبير على

نظام الضرائب المفروضة على كافة الانشطة الاقتصادية المختلفة. ويكون دور الحكومة الرئيسي تنفيذيا ورقابيا من خلال اتخاذ الاجراءات التي تنظم الانشطة الاقتصادية للدولة.

عليه فان القيام باصلاحات جوهرية في النظام الضريبي والنهوض به الى المستوى الذي يحقق الاهداف المرجوة التي من المفروض تكون من اولويات الحكومة القادمة. والاجراءات التي يجب اتخاذها بهذا الصدد، هو زيادة تدريجية سنويا لا يشعر بتأثيرها المواطن في ضريبة الدخل والضرائب على السلع المستوردة، والبدا بتنفيذ التشريعات الخاصة بنظام الكمارك والغاء الاستثناءات في تطبيق القانون الاخير. ان اعادة هيكلة النظام الضريبي سوف يتناسب مع توجه العراق بالتحول من الاقتصاد المركزي والريعي الى اقتصاد السوق، كذلك سوف تساهم في تحقيق ايرادات تتزايد السنويا وبالتالي زيادة نسبتها تريجيا في الموازنة العامة السنوية. بالاضافة الى حماية المنتج المحلي وزيادة قدرته على منافسة المنتج المستورد.

• اصلاح النظام المصرفي

رغم كل الجهود التي بذلت من اجل اصلاح النظام المصرفي من قبل مختلف المؤسسات الحكومية المركزية ومؤسساتها المعنية اضافة الى مشاركة مختلف المؤسسات العالمية الاستشارية، لكن لم يتم تحقيق نتائج ملموسة في الاصلاح واعادة الهيكلة للنظام المصرفي في تطبيق المقترحات العديدة .

فقد تمت بعض المحاولات لتنفيذ برنامج لاعادة هيكلة المصارف الحكومية والخاصة، من ضمنها مصرفي الرشيد والرافدين واعادة هيكلة دائرة الرقابة في البنك المركزي وتطوير القطاع المصرفي الخاص . ونتيجة للتلكؤ في تنفيذ اصلاح النظام المصرفي، لم تتمكن المصارف الحكومية او الخاصة من الحصول على اي تصنيف دولي وهذا ما يضعف دورها في العلاقات المصرفية الدولية ، اضافة الى عدم النجاح في توفير الدعم الفعلي للاستثمار المحلي والاجنبي في العراق . إن الحاضنة الاساسية للنشاط المصرفي هو أنشطة القطاع الخاص، كالصناعة، الزراعة، السياحة، التجارة والخدمات . وان ضعف دور الدولة في تفعيل دور القطاع الخاص وعدم تمكنها من توفير المناخ المناسب لنشاطه، من النواحي التشريعية والامنية والمالية والمادية، ادى الى ضعف النشاط المصرفي في مجالات التنمية والاستثمار، وتركيز تقديم خدماته الى القطاع التجاري .

ان دور المصارف العراقية في منح القروض خجول ومنخفض وذلك ناجم عن كثرة الشروط التي تفرضها تلك المصارف عند منحها للقروض اضافة الى ارتفاع اسعار الفائدة المفروضة عليها مما ادى الى انخفاض عدد القروض الممنوحة وحجم مبالغها، وهذا ادى الى تراكم الاموال في المصارف الحكومية والاهلية واصبحت اموال مجمدة وغير مستثمرة . عليه يجب اتخاذ اجراءات فعالة من قبل وزارة المالية لتسهيل عملية الاقراض وجعله متاحا لاكبر شريحة من المجتمع ليساهم في عملية التنمية، خاصة الصناعية والزراعية والخدمية .

كذلك يجب مراجعة النظام الجبائي والمالي وتنمية سوق الصرف وسوق الاوراق المالية. ان ذلك سيؤدي الى تحسين اداء المصارف العراقية وتحسين سمعتها المحلية والعالمية، الا انه يبقى دورها في الاصلاح الاقتصادي ضعيفا ما لم يتم اجراء التعديلات اللازمة في قانون المصارف ليتمكنها من استخدام الاموال المتوفرة لديها في عملية التنمية الاقتصادية . عليه من الاولويات المفروض اتخاذها:

- خصخصة بعض المصارف الحكومية ودمجها مع مصارف القطاع الخاص الرصينة، وسيؤدي الى زيادة نسبة موجودات تلك المصارف وبقائها في داخل البلد الامر الذي سيساهم الى زيادة دورها في التنمية الاقتصادية .
- تطوير سوق الاوراق المالية العراقية راسماليا وتقنيا وجعلها اكثر رصانة.
- الاسراع في اصلاح انظمة المصارف العاملة في البلد، وتفعيل دور المصارف التخصصية مثل المصرف التجاري، والمصرف الصناعي، والاستثماري، اضافة الى المصارف الخصة المحلية.
- توفير التسهيلات للمصارف الاجنبية لفتح فروع لها في العراق وخصوصاً وان هذه المصارف تقوم بنقل معرفتها واسلوب عملها، والخدمات المتقدمة والمتنوعة التي تقدمها للمواطن العراقي . ويسمح للمصاريف الاجنبية امتلاك حصص المصارف المحلية لتعزيز دور الطرفين في السوق العراقية، وتفعيل المنافسة بينها وبين المصارف المحلية .
- اعادة النظر في مهام البنك المركزي العراقي من خلال تفعيل دوره واعطاءه الصلاحيات المطلوبة لمنع هروب النقد الاجنبي والمحلي، واتخاذ اجراءات جديدة للسياسة النقدية تتناسب مع الوضع الاقتصادي للبلد وزيادة دوره في دعم عملية التنمية ومعالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي المعقدة، بحيث يمارس دورة كمستشار فعال للحكومة العراقية اضافة الى مساهمته في تمويل المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية مع الشركات المالية العالمية.

❖ اعادة هيكلة وزارة الكهرباء

اعادة تقييم سياسة واستراتيجية الحكومة الاتحادية الخاص بقطاع الكهرباء، من خلال لجنة الطاقة لمجلس الوزراء، اتجاه عمل واداء وزارة الكهرباء ومؤسساتها الانتاجية والخدمية من اجل تفكيك كل المشاكل التي تعيق عمل الوزارة لغرض زيادة انتاج الطاقة الكهربائية وتوفير الكهرباء للمواطنين طوال اليوم كمرحلة اولى ومن ثم الاستمرار في زيادة الطاقة الكهربائية لسد حاجة المنشآت الصناعية والزراعية وغيرها لما لذلك من اهمية في تطوير هذه القطاعات في الاقتصاد العراقي.

كذلك ضرورة البدء بتشريع قانون وزارة الكهرباء، والاسراع باتخاذ اجراءات حازمة وفعالة لغرض الزام المواطنين بدفع قوائم الكهرباء حيث تشكل ايرادات هذه القوائم مبالغ طائلة للوزارة يمكن الاستفادة منها لتمويل استيراد الوقود لمحطات الوزارة.

واعطاء اهمية كبيرة لموضوع خصخصة بعض شركات قطاع الكهرباء ويجب فتح المجال امام القطاع الخاص المحلي والاجنبي للاستثمار في قطاع الكهرباء من خلال تهيئة كل التسهيلات المطلوبة لتشجيع المستثمرين.

❖ اعادة هيكلة قطاع النفط

يعتبر قطاع النفط والغاز عصب الاقتصاد العراقي والمصدر الرئيسي للموازنة العامة للدولة، وان مهمة تطويره واعادة هيكلته من الامور العاجلة للحكومة القادمة، وبالرغم من التطور الكبير الذي حصل لهذا القطاع ي خلال 4 سنوات الماضية، الا انه يحتاج الى اعادة هيكلة لغرض تعزيز تطوير وزيادة كفاءة وانتاجية قطاعات وانشطة وزارة النفط من اجل زيادة الانتاج والايادات

وبالتالي زيادة دوره في تطوير واعادة هيكلة الاقتصاد العراقي بشكل عام وزيادة مشاركة القطاع الخاص والمختلط في هذا القطاع.

عليه نرى انه يجب اتخاذ الاجراءات التالية لتحقيق الهدف اعلاه:

- اقرار قانون النفط والغاز واعتبار ذلك من اولويات الحكومة الجديدة بعد اجراء التعديلات المطلوبة والمقبولة لغرض تنظيم ادارة الثروة النفطية من قبل الحكومة والمحافظات واقليم كردستان.
- ضرورة اقرار قانون تأسيس شركة النفط الوطنية لتقوم بالاشراف على انتاج العراق من النفط والغاز و تطوير الحقول وانشطة الاستكشافات والتنقيب بالاضافة الى تسويق النفط.
- ضرورة البدء جديا بدراسة جدوى تأهيل وخصخصة جزئية اوكلية للشركات النفطية مثل التوزيع والحفر والمصافي والمشاريع والناقلات وغيرها لغرض السماح لوزارة النفط بصياغة وادارة سياسة النفط والغاز وقيام شركة النفط الوطنية المزمع انشاءها بادارة قطاع الاستخراج الاستراتيجي للنفط والغاز.
- التركيز الجدي لحل مشكلة قطاع التصفية الذي يعتبر من القطاعات المهمة والذي يعيش مشاكل فنية واستثمارية وغيرها تحتاج الى دراسة عميقة وخطة قابلة للتطبيق.
- تخفيض تدريجي ومحسوب للدعم المقدم لسلع المنتجات النفطية، حيث ان من الضروري جدا اعادة النظر بالدعم الممنوح لاسعار المنتجات النفطية كالبنازين وزيت الغاز لما لذلك من فائدة في زيادة كفاءة استخدام وتخفيض استهلاك تلك المنتجات، اضافة الى تقليص الاموال المخصصة للدعم.

❖ قيام وزارة الداخلية باعادة النظر بالتشريعات والانظمة والسياقات الخاصة ببعض مديرياتها

نظرا لاهمية مهام وزارة الداخلية خصوصا في هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها البلد مما يتطلب اعادة النظر بشكل جذري بسياقات العمل والاجراءات المتبعة من قبل الوزارة نقتراح الاتي:

1. الشرطة المحلية والشرطة الاتحادية -

ضرورة الاهتمام الجاد باجهزة الشرطة المختلفة لغرض تحقيق الامن والقضاء على الارهاب وحالات الاجرام التي اخذت اشكال ومظاهر عديدة اضررت كثيرا بالامن والاستقرار الداخلي وادت الى خسائر بشرية ومادية واستنزفت موارد المواطنين والحكومة.

2. دوائر الاحوال المدنية وجوازات السفر-

من الضروري جدا الاهتمام بدوائر الاحوال المدنية وجوازات السفر وادخال التقنية الحديثة في كافة اعمالها والاسراع في انجاز مشروع البطاقة الموحدة والتوقف عن ظاهرة الغاء هويات الاحوال المدنية واصدار هويات جديدة الامر الذي اثقل كثيرا كاهل المواطنين واصبح بابا جديد للفساد الاداري.

3. اعادة النظر بالتشريعات الخاصة بالمرور

يجب البدء باصلاح نظام المرور لتحقيق عدة اهداف كزيادة الايرادات لميزانية الدولة، واستخدام جزء من الايرادات المتحققة لصيانة الطرق وادامتها وتطويرها. ونقترح التأكيد على زيادة المستمسكات المطلوبة من سائقي المركبات ونقترح تتالف من، اجازة السوق ومستند صيانة المركبة السنوية وملكية المركبة وثيقة التأمين اضافة الى قرص ضريبة الطريق الذي يلصق على الزجاج الامامية للمركبة. ان تطبيق هذا المقترح سيحقق عدة اهداف منها تقليص الفساد الاداري وتقليص الحوادث وتقليص استخدام السيارات المفخخة وتطبيق القانون وزيادة التوظيف واخيرا تحقيق ايرادات كبيرة للحكومة.

❖ قيام وزارة الموارد المائية ببناء السدود وخرن المياه في الوسط والجنوب

ان موضوع المياه وتوفرها وخرنها اصبح من المواضيع الرئيسية والاستراتيجية والمقلقة للمعنيين في العراق. وكما هو معروف لدى الجميع تقوم كل من تركيا وايران وسوريا بانشاء المزيد من السدود و الخزانات على نهري دجلة والفرات وروافدها و الإستفادة القصوى من المياه القادمة منها أو المار فيها، وادى هذا باستمرار تراجع كميات المياه الواردة الى العراق. وادى هذا الى انخفاض المساحات المزروعة وخاصة منطقة إرواء الفرات في العراق وانعكس سلبا على المساحات الصالحة للزراعة وحول العراق الى بلد مستورد للمواد الغذائية الزراعية بشكل متزايد .

وبما ان موضوع وضع إتفاقية مشتركة لتقسيم المياه للأنهار للدول المتشاطئة المشتركة (تركيا، سوريا والعراق) سوف لا يتحقق قريبا، فمن الضروري اعداد استراتيجية وطنية بعيدة الامد للحفاظ على مياه نهري دجلة والفرات وخرن اكبر كمية ممكنة منها لغرض المناورة واستخدامها في الوقت والمنطقة المناسبة، وتخزين مياه الامطار عند هطول امطار غزيرة للاستفادة منها لاحقا ولدرء الأخطار عن السكان و الزراعة والمدن.

عليه لا بد من تطوير عمليات توزيع المياه وتحسين كفاءة منظومات الري واستخدام تقنيات ري حديثة لتخفيض كمية المياه المهدورة، وإقامة المزيد من شبكات الري بما يضمن إيصال المياه للأراضي صيفا و شتاء، ويتطلب ذلك تغطية السهل الرسوبي بشبكة متكاملة من قنوات الري والمبازل. والشروع بتنفيذ خطط انشاء سدود او بحيرات لخرن المياه في محافظات الوسط والجنوب لما لذلك من اهمية كبيرة من ناحية الامن المائي والغذائي للعراق بشكل عام ولتلك المناطق بشكل خاص.

❖ اعادة هيكلة وزارة الصناعة

تكمن اهمية هذا القطاع كونه احد العناصر الرئيسية في مقياس تطور البلد اقتصاديا واجتماعيا وحتى حضاريا. كذلك توفيره مختلف انواع المنتجات الصناعية التي يمكن تصنيعها في البلد وتقليص الاستيراد والمساهمة في اعادة التوازن للميزان التجاري، وتشغيل الكثير من المواطنين وبالتالي يقلص عدد العاطلين عن العمل ومن مختلف الاختصاصات والمهن، ويساهم كذلك في زيادة الموارد المالية للبلد، ويزيد من نسبة مشاركته في الدخل القومي.

ويحتاج القطاع الصناعي الى اعادة هيكلة جوهرية واجراء عملية تقييم شركات وزارة الصناعة والبدأ باجراءات خصخصة شركات الوزارة جزءيا او كليا الى الشركات الاجنبية والمحلية او معا وابقاء حصة صغيرة للقطاع العام، والتركيز على النوعية والتنافسية وتقديم كل أنواع الدعم الفعلي لزيادة القدرات التسويقية والحماية والتنافسية للمنتجات الصناعية. ويتطلب اتخاذ الاجراءات ادناه:

- عدم تمويل أو إقراض أية شركة ما لم تتعهد وتحقق أرباحا أو تغطي مصاريفها كخطوة أولى. وعدم تمويل اي مشروع صناعي استثماري حكومي جديد والاكتفاء بانجاز جميع المشاريع قيد التنفيذ وبالأخص مشاريع التأهيل .
- تشجيع الشركات على اتخاذ اجراءات تحقيق النوعية وتقليص الكلف وعلى التوازي للسير بالاجراءات الحماية، باستهداف تحقق التنافسية .
- تطوير الخبرات الصناعية المحلية والعمل على تأهيلها عبر برامج تدريب متطورة، تنظم داخل البلد وخارجه في مراكز معتمدة دوليا ومصنفة بمراتب متقدمة على لائحة التصنيف التخصصي العالمي.
- دعم القطاع المختلط الذي يعمل بموجب المواصفات النوعية العالمية .
- حماية الانتاج من المستورد وتشديد الرقابة على المنافذ الحدودية وتطوير مختبرات الفحص في عموم المنافذ وعدم السماح بدخول بضائع لا تحمل عناصر الجودة .
- سن القوانين المطلوبة وتعزيز دور الرقابة وارساء الاطر المؤسسية والقانونية لضمان حقوق الملكية للمستثمرين والشفافية في المؤسسات الحكومية.
- الاهتمام بصناعة البتروكيمياويات بالتعاون بين وزارة الصناعة ووزارة النفط اتخاذ خطوات جادة لتشجيع الاقطاع الخاص الاجنبي في الاستثمار في هذا القطاع وبمشاركة الحكومة (قطاع مختلط). ان هذا المشروع سيوفر الكثير من المنتجات التي يتم استيرادها حاليا من الصين او غيرها من الدول، اضافة الى توفير فرص عمل والمساهمة في تقليص البطالة .

انشاء المدن الصناعية الحرة

هناك عدة محاولات من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار لإنشاء مناطق صناعية حرة في عموم مدن العراق، والتي ستمكن التاجر أو المستورد من إيداع بضاعته بها من غير أن تكون خاضعة للرسوم الجمركية .

ونحن نعتقد ان الاولوية يجب ان تعطى ليس للمناطق الحرة التجارية بالرغم من اهميتها ولكن يعطى للمناطق الحرة الصناعية لما لذلك من اهمية كبيرة في النهوض بالقطاع الصناعي في العراق والمساهمة في تقليص البطالة وتخفيض الاستيراد وزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي .

لقد أن الاوان للعراق ان يتبنى ثورة صناعية يمكن تنفيذها من خلال انشاء المدن الصناعية الحرة التخصصية لتشجيع القطاع الخاص العراقي والاجنبي وبمشاركة شركات القطاع العام لتوفير ضمانات لتلك الاستثمارات. ومنح حوافز استثمارية تشجع المستثمرين على الدخول في مشاريع صناعية لتحقيق ميزات اقتصادية ولوجستية للمستثمر والمستهلك .

فالخيار الاول هو الاستفادة من مواقع منشآت وشركات التصنيع العسكري الملغاة في أقامة مجمعات صناعية مختلفة الاختصاصات سيما وانها موزعة بشكل مبرمج ليخدم الكثير من المحافظات لما تتمتع به المجمعات من بنى تحتية (اسيجة-مجارى-ساحات مبلطة-مساحات كبيرة) لازالت موجودة رغم الدمار الذي اصابها تتيح اقامة الكثير من المصانع الكبيرة المتخصصة من قبل القطاع الخاص من خلال الاستثمار الطويل الاجل او المساطحة .

اما الخيار الثاني فهو انشاء مدن صناعية في بعض المحافظات العراقية ذات الاهمية الاستراتيجية. ويمكن في البداية انشاء ثلاثة مدن صناعية، واحدة في محافظة البصرة والاخرى في محافظة بابل من جهة محافظة كربلاء او النجف، والثالثة في محافظة نينوى او صلاح الدين. فيتزامن مع الخيار الاول او يمكن الشروع بدون الخيار الاول. ويمكن تنفيذ الطريقتين في آن واحد، حيث يكون انطلاقا على الطريق الصحيح للنهوض بالصناعة الوطنية بشكل عام وزيادة دور القطاع الخاص، والمساهمة في تقليص البطالة وتخفيض الاستيراد.

❖ تنظيم وإدارة قطاع الاتصالات والمعلوماتية

يعتبر هذا القطاع من الانشطة الاقتصادية المهمة لعلاقته بالتطور الاقتصادي بشكل عام وباقتصاد المعرفة بشكل خاص. وتقوم وزارة الاتصالات برسم السياسة العامة لهذا القطاع وتحديد الجهات المختصة بعملية تخصيص وتنظيم الترددات ومنح التراخيص وضمان الاستخدام الامثل للطيف الترددي ولتشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات ومواكبة التطور التقني.

لقد تاخر تشريع قانون الاتصالات الموجود منذ اكثر من 4 سنوات في لجنة الاعمار والخدمات النيابية التي لم تستطع تمريرة نتيجة لضغوطات بعض شركات الهاتف النقال العاملة في البلد على بعض اعضاء اللجنة النيابية، كون هذه ستتضرر في حال اقرار القوانين التي تخص الاتصالات، لانها ستحد من سيطرتها على السوق وتحد من استغلال هذه الشركات للمواطنين .

عليه يجب قيام مجلس النواب بتشريع قانون الاتصالات والمعلوماتية لما لذلك من اهمية كبيرة للمواطنين ويحقق ايرادات اضافية مهمة للحكومية، ويفك الارتباط الحاصل بين وزارة الاتصالات وهيئة الاتصالات واعطاء صلاحيات لكل واحدة، ويساهم القانون بتنظيم عمل شركات الهاتف النقال ومنع سيطرتها على السوق.

ان الشروع باصلاح هذا القطاع سوف يحقق مردودات مالية كبيرة للحكومة، وبالامكان تحويل وزارة الاتصالات الى هيئة الاتصالات والمعلوماتية ضمن الخطة لمقترحة لتقليص الوزارات.

❖ يجب النهوض بالقطاع الزراعي وتطويره وتحقيق الامن الغذائي المستدام

يعتبر هذا القطاع من القطاعات المهمة في الاقتصاد العراقي كونه يوفر الغذاء للسكان ويشكل العاملون فيه حوالي 30% من سكان البلد حاليا. ورغم اهميته الكبيرة الا انه يعاني من وضع متردي ويعيش مشاكل ومعوقات متشابكة ومتداخلة، قديمة وجديدة جعلته قطاعا متخلفا من كافة النواحي .

لقد اصبح من الضروري جدا اعطاء الاولوية في اي برنامج حكومة من الان ولعشرات السنين القادمة للنهوض وتطوير القطاع الزراعي. وعليه فان وضع خطة طويلة الامد بالتعاون مع المزارعين العراقيين لتحقيق الاهداف، وتهيئة السبل الكفيلة للبدء بتنفيذها واعادة تقييم ما تم انجازه والاختافات والمشاكل التي تحصل في هذا القطاع.

اضافة لذلك يجب النظر جديا بموضوع توفير الحماية للمنتجات الزراعية والحيوانية العراقية والعمل ابتداء على تقليص استيراد المنتجات الزراعية المتوفرة من الامور الاستراتيجية للبلد، وكذلك يتوجب الاهتمام بموضوع توفير الاسمدة والمبيدات والتجهيزات والاعلاف والمعدات الزراعية من قبل الدولة وتجهيزها للمزارعين بلسعر مدعومة.

ان هذا سينتج عنه مايلي:

- زيادة المنتجات الزراعية والحيوانية
- المساهمة في تقليص نسبة البطالة
- زيادة الانتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكثيف وزيادة المكننة والتكنولوجيا الحديثة

اعطاء اهتمام استثنائي لزراعة النخيل وصناعة التمور

نظرا للاهمية الاقتصادية والتاريخية لزراعة وانتاج النخيل وصناعة وتعبئة التمور، اصبح الاهتمام بهذا الموضوع مسؤولية وطنية تهتم كل المعنيين. وللتأكيد على اهمية زراعة النخيل وتصنيع التمور وتسويقها وتصديرها لا بد ان نذكر المشاكل التي تعيشها وكذلك اقتراحات النهوض بها وتطويرها وجعلها صناعة على المستوى العالمي.

حيث عانت زراعة وصناعة التمور في العراق التدمير والاهمال والسياسات الخاطئة التي كان ينتهجها النظام السابق التي ادت الى ابتعاد العراق عن مركز الصدارة من حيث الانتاج وعدد النخيل واصناف التمور. ففي سبعينيات القرن الماضي كان انتاج مختلف انواع التمور يصل الى 5000 طن سنويا، اما الان فإن التمور المنتجة لايسد الحاجة المحلية وانخفاض نسبة كمية التمور المصدرة. وبشكل عام فإن هناك تدهور كبير في قطاع النخيل على مستوى تطوير زراعة النخيل، الانتاج، اصناف التمور، تخزينها، تصنيعها واخيرا تسويقها الى الخارج.

ونذكر ادناه بعض المشاكل التي تعاني منها زراعة النخيل وصناعة التمور:

رداءة نوعية اكثر التمور العراقية المنتجة حاليا مقارنة بنوعية اصنافها الجيدة سابقا، حيث تحتل اصناف التمور العراقية مراتب متخلفة جدا مقارنة بالدول الاقليمية مثل المملكة العربية السعودية ودولة الامارات المتحدة والقطرية، اضافة الى الجزائر والمغرب. لذلك فان اسعار التمور في تلك الدول اعلى بكثير من اسعار التمور العراقية .

تذبذب مستوى انتاج التمور في المحافظات العراقية بين عام وآخر نتيجة الاهمال وقلة توفر المستلزمات العلاجية للحد من هذه الامراض، وعدم وجود خطة ناجحة لزيادة زراعة النخيل، اضافة الى تعرض التمور لامراض السوسة والحميرة والطفيلية وانتشار حشرة الدوباس التي تصيب التمور بسبب عدم جدية مكافحة هذه الحشرة سواء من قبل المزارعين او وزارة الزراعة .

كذلك هناك عدم الوضوح فيما اذا كانت هناك جدوى من الدعم المقدم للمزارعين من خلال اسعار التمور وبيان مدى الفائدة المتحققة من هذا الدعم الذي يكلف الحكومة موارد مالية هي بحاجة لها في مجالات اخرى .

مقترحات لتطوير زراعة النخيل وصناعة وتسويق التمور

- وضع خطة مدروسة لتكثيف زراعة اشجار النخيل المنتجة خاصة ذات الاصناف الممتازة لتحقيق زيادة انتاج التمور العالية الجودة لرفع كميات التمور المصدرة لتحقيق الجدوى الاقتصادية. وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتطوير امكانيات التصدير.
- ضرورة قيام وزارة الزراعة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتوفير الاسمدة الكيماوية للنخيل ، كاسمدة الداب، ووضع خطة دائمية لمكافحة الحشرات التي تصيب اشجار النخيل، خصوصا، حشرة الدوباس .
- زيادة عدد المخازن المبردة للتمور للحفاظ عليها من التلف، لزيادة الاستفادة القصوى من التمور وتقليل التمور التالفة وبالتالي تقليل هدر للمال العام .
- تطوير تصنيع التمور من خلال توفير معامل تصنيع التمور وتقديم الدعم للمعامل الاهليه لتطوير امكانياتها .
- تطوير وتعميم خطة لاستثمار محصول التمور من خلال انشاء مصانع للديس والمخللات وغيرها من الصناعات التحويلية الخاصة بالتمور. وتوفير تسهيلات لتشجيع الاستثمارات المحلية وحتى الاجنبية لزيادة حجم نسبة زراعة النخيل وصناعة التمور في الدخل القومي والموازنة العامة للدولة كما كان ذلك خلال فترة 1950-1960 من القرن الماضي.

❖ قيام الوزارة المختصة بتحسين الطرق الداخلية والخارجية

ان واقع نظام الطرق الخارجية والداخلية في العراق في حالة متدنية ومتخلفة جدا من جميع النواحي، وبالاخص عددها وطولها ونوعيتها وعمرها ويجب اعطاء هذا القطاع الاولوية القصوى لاصلاحه وتوسيعه لما لذلك اهمية كبيرة على الاقتصاد الوطني، وذلك لضخامة حركة وسائط النقل البري نتيجة للنشاط الاقتصادي الذي يعيشه البلد.

عليه فان الهيئة العامة للطرق والجسور المرتبطة بوزارة الاعمار والاسكان يجب ان تضع خطة وحملة لاعمار وبناء طرق جديدة من الطرق العامة بجميع انواعها بما في ذلك طرق المرور السريع و الجسور والانفاق وتصميم بعض الطرق والجسور والتقاطعات الصغيرة

كذلك البدء بانشاء خطوط السكك الحديد بين المدن العراقية لما لذلك من اهمية كبيرة للنهوض بالاقتصاد العراقي، من خلال تقليل استخدام العجلات الصغيرة لنقل المسافرين بين المدن العراقية كذلك تراجع الاعتماد الكلي على الشاحنات المستخدمة في نقل مختلف انواع البضائع وبالاخص المنتجات النفطية. اضافة الى امكانية تفعيل انشاء شبكة لسكك الحديد بين العراق من جهة والكويت (كمحلة اولى) وايران والاردن من جهة اخرى وعن طريق الاستثمار ومشاركة شركات القطاع العام .

ثالثاً: الخاتمة

كما بينا آنفاً فإن الأفكار المطروحة في هذه الورقة هي عبارة عن ملخص لأفكار وخطوط عامة لدراسة أكثر تفصيلاً تتضمن خارطة طريق لتطوير وإدارة الاقتصاد العراقي وتحويله تدريجياً من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد السوق، وإعادة التوازن في الناتج القومي والميزان التجاري.

بالطبع ربما هناك قطاعات أخرى مهمة لم يتم التطرق لها في هذا الملخص يمكن ذكرها لاحقاً في حالة تم تبني الأفكار المطروحة هنا وإنشاء خارطة طريق شاملة يتم تنفيذها وفق جدول زمني على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

ونحن نعتقد أنه في حالة إقرار قانون مجلس الإصلاح الاقتصادي من قبل مجلس النواب، وبناء هيكلية المجلس ورفده بمجموعة من أصحاب الاختصاص والكفاءات العراقية والتي تتوفر الكثير منها في الجامعات العراقية المختلفة والوزارات وحتى القطاع الخاص، سيتمكن المجلس من مساعدة مجلس الوزراء من خلال القيام بمهام المتابعة والتنسيق مع الجهات والوزارات المعنية لتحقيق الأهداف المرسومة.

وأخيراً لا بد من التأكيد وبقوة ضرورة تهيئة المتطلبات الأساسية للنهوض بالاقتصاد العراقي وتحقيق التنمية وتنفيذ المقترحات المطروحة أعلاه، من خلال اتخاذ مايلي:

- ضرورة قيام مجلس الوزراء بتوجيه كافة الوزارات والدوائر الحكومية بترشيد الانفاق وتقليص النفقات لضمان توفير السيولة المالية.
- إلزام كافة دوائر الدولة بتنفيذ الإدارة الرشيدة وخاصة وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وإشاعة مبدأ الشفافية وغيرها من متطلبات الإدارة الرشيدة.
- ضرورة قيام الحكومة بتسخير كل الإمكانيات لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي بشكل عام وتعزيز الاستقرار في المحافظات شبه المستقرة في الوسط والجنوب بصورة خاصة.